

# معالجة مخاوف المواطنين بسياسة شاملة توصيات العراق | ٢٠١٧





المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، غير منحازة، وغير حكومية تُلبي تطلعات الأفراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعمل على نشرها.

منذ إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني في العام ١٩٨٣ وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتوطيدها. أما سبيله إلى ذلك، فمن خلال تمكين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون نزاهة الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، وإشاعة ثقافة الانفتاح والمساءلة ضمن مؤسسات الحكم.

يجمع المعهد الديمقراطي الوطني، بجهودٍ من أصحاب الاختصاص والمتمرسين في العمل السياسي في أكثر من ١٠٠ بلد، ومنهم الموظفون والمتطوعون على السواء، الأفراد والمجموعات من أجل تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. فيساعد شركاءه على التعرّف، بشكلٍ مسهب، إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات بلادهم. من جهتها، تعزّز المقاربة المتعددة الجنسيات التي ينتهجها المعهد رسالته القائلة بأنّ الأنظمة الديمقراطية كلها تتشارك بعض المبادئ الجوهرية نفسها في ظلّ غياب نموذج ديمقراطي موحد.

يتّبع المعهد، في عمله، المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يدعو أيضاً إلى تطوير أفضلية التواصل المؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزّز قدرتهم على تحسين نوعية حياة المواطنين جميعاً.

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني يعمل مع سياسيين عراقيين منفتحين لفكرة الإصلاحات في العام ١٩٩٩، وافتتح مكتباً له في البلاد بشكلٍ رسمي عام ٢٠٠٣. تهدف برامج المعهد في العراق إلى تعزيز القدرة التشريعية المحترفة للمؤسسات السياسية المعنية بالسياسات، وتحسين خطابها السياسي في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المراقبة والمساءلة والشفافية على نحوٍ جدير بالثقة. للمزيد من المعلومات عن المعهد الديمقراطي الوطني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.ndi.org](http://www.ndi.org)



## مقدّمة

يتضمّن هذا التقرير توصيات متعلّقة بالسياسات، أعدّها أعضاء في مجموعات عمل متعدّدة الأحزاب معنيّة بالسياسات، شملت نساءً، وشباباً، وممثّلين عن الأقليات من ١١ حزباً سياسياً وخمس منظمات مجتمعي مدني في العراق. في هذا الإطار، قامت هذه الجهات السياسية الشبابية، القادمة من مختلف الانتماءات السياسية في العراق، بمضافرة جهودها من أجل وضع حلول السياسات التي تعالج هموماً ملحة تعاني منها المجتمعات المحلية المهمّشة في البلاد، إلا أنها غالباً ما لا تلقى أذاناً صاغية.

تمّ تصميم توصيات السياسات من خلال عملية استراتيجية شملت تطوير السياسات وإجراء الاستشارات مع شريحة أساسية من الناخبين والخبراء الرائدتين. فتولّى أعضاء في مجموعات عمل، منذ أكتوبر ٢٠١٦، إجراء استشارات مع حوالي ٢٢٥٠ شخصاً من أصحاب المصلحة، والمواطنين، وخبراء السياسات في ١٣ محافظة، يمثلون تسع فئات (الآشوريين، المسيحيين، الكلدانيين، الكورد، الشيعة، السنة، السريان، التركمان، واليزيديون) حول الهموم الملحة التي تشغلهم وحلول السياسات القابلة للتطبيق. من خلال هذه العملية، حدّد مجموعة العمل ست توصيات متعلّقة بالسياسات بشأن أبرز المسائل التي تهتمّ المواطنين، وهي:

١. تحديث قطاع الزراعة
٢. معالجة مشكلة التسرّب المدرسي بين النساء الشباب
٣. تحسين المناهج التعليمية في الصفوف الابتدائية
٤. مكافحة التطرف
٥. مكافحة الفساد من خلال المساءلة والعمل المدني
٦. تعزيز فرص العمل للخريجين الجامعيين

صيغت هذه التوصيات لتزويد صنّاع السياسات، والأحزاب السياسية، والممثّلين المنتخبين على المستويين الوطني والمحلي بنظرة متعمّقة إلى احتياجات جميع العراقيين وأولوياتهم. فضلاً عن ذلك، يمكن للتحليل والسياسات الموصى بها في هذا التقرير أن تدعم أيضاً جهود المسؤولين الحزبيين والمسؤولين عن اختيار قوائم المرشّحين وصياغة البرامج الانتخابية، بالإضافة إلى العاملين في أقسام السياسات والبحث في الأحزاب السياسية.

مع استعداد الأحزاب والمرشّحين للتخطيط للانتخابات القادمة، يستعدّ أعضاء مجموعة العمل بدورهم للعمل مع صانعي القرار في الأحزاب السياسية والمرشّحين، من أجل دمج هذه التوصيات في البرامج الانتخابية والتشريعات ما بعد الانتخابات. ومن المتوقّع أن تكون هذه التوصيات أداة فعّالة ومورداً ثميناً بالنسبة للمرشّحين الانتخابيين والمسؤولين المنتخبين - خاصّة من يترشّح منهم للمرّة الأولى، ومن فاز حديثاً في الانتخابات - لا سيّما وأنها ستساعد في تطوير الحملات والسياسات الموجهة نحو الحلول والمرتكزة على المواطن، ومنحها الأولوية.

ستستمرّ مجموعة عمل السياسات بتسليط الضوء على هذه المسائل التي تهتمّ المواطنين، ووضعا إياها على سلم أولويات المناقشات حول السياسات، والنقاشات السياسية والانتخابية الهادفة إلى التأثير على الخطط التشريعية لمجلس النواب ومجالس المحافظات.







## لمحة عن مجموعة عمل السياسات

بين أكتوبر ٢٠١٦ ومارس ٢٠١٧، اجتمع ٥٥ ناشطاً شاباً من مختلف الانتماءات السياسية في سلسلة من التدريبات المكثفة حول إعداد السياسات، من أجل تحديد المسائل المثيرة للقلق بالنسبة للجماعات التي لطالما كانت غير ممثلة بما فيه الكفاية، مثل الشباب، والنساء، والأقليات، والنازحين داخلياً. ومن خلال تمارين لتحقيق توافق في الآراء، اختار أعضاء مجموعة العمل ست مسائل ذات أولوية، ثم شكّلوا عدّة مجموعات فرعية لتحليل الأسباب والآثار المرتبطة بكلّ منها. بعد التدريب الأولي، عاد أعضاء مجموعة العمل إلى مناطقهم، لجمع الملاحظات والتعليقات من أبرز أصحاب المصلحة والمواطنين المتأثرين بهذه القضايا، أولاً في صياغة التوصيات بناءً على أسس متينة. وبهدف وضع اللامسات النهائية على هذه التوصيات، تعاونت كلّ مجموعة فرعية مع خبراء في موضوع معيّن، لمساعدة الأعضاء في جمع الملاحظات التي أدلى بها المواطنون، وإعداد توصيات محدّدة تستهدف مختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن معالجة هذه المسائل.

تثبت العملية الاستراتيجية التي اتبعتها مجموعة العمل عند تصميم هذه التوصيات أهمية تطبيق خطوات حديثة في مجال صياغة السياسات، بحيث تكون العملية برمتها دامجة وملبية لاحتياجات المواطنين. فضلاً عن ذلك، يشكّل هذا الأمر نموذجاً يتخذى به عند توعية المواطنين وصياغة السياسات عن طريق تحقيق توافق في الآراء، والابتعاد عن الخطاب الطائفي الذي لطالما صبغ المشهد السياسي العراقي.

## أعضاء مجموعة عمل السياسات

يمثّل أعضاء مجموعة عمل السياسات مختلف المكونات السياسية والدينية والإثنية في البلاد، كالشيعة والسنة، والكورد، والمسيحيين، والتركمان، واليزيديين. وحرصاً على تمثيل الاحتياجات المحدّدة للجماعات المختلفة في مراحل هذه العملية، أميل هؤلاء الأشخاص من مختلف المناطق، كبغداد، دهوك، الديوانية، ديالى، أربيل، كركوك، ميسان، السليمانية وواسط.

السيدة غصون مخير	السيد عمر حسين	السيد ريباز عباس
السيد سعد بابير مراد	السيد عباس هياس عباس	السيد خلف أديب
السيدة شانا محمد رشيد	السيد عارف حسين	السيدة تقوى أحمد
السيد حسن سعد	السيدة ابتهاج عبد الحسين	السيدة دلباك أحمد عبد الله
السيد أوزهان صباح	السيد بدرخان عبد الله اسماعيل	السيد بريار برزان عبد الله
السيدة هازا صلاح	السيد ياسين ضياء جليل	السيد محمد مرتضى عبود
السيد شاكبو شيرزاد	السيدة غفران عباس جاسم	السيدة تارا علي
السيد رحيم السوداني	السيدة فاطمة علي جودة	السيد زيد علي
السيد زياد طارق	السيد أحمد كاظم	السيد سرمد آياد
السيد علي عبد الزهرة طعمة	السيد حسنين فؤاد كاظم	السيد كاميران عزيز
السيد شاروكين يعقوب	السيدة فاطمة قاسم	السيدة روبينا أوميليك عزيز
السيدة سوزان يوحنا	السيدة رنا حسن قاسم	السيدة ليلى سيدو بيسو
السيدة مارلين يوسف	السيد صفاء مهدي صالح	السيدة سمر فاضل
السيدة انتصار ضمير	السيدة نور ماجد	السيد عمار غانم
السيدة خلات جميل محمد	السيدة شمائل سحاب مطر	السيد منتظر حمزة
السيدة هاجر العمري	السيد صالح محمّد ميرزا	السيد أوميد خضر حميد
	السيدة ليلى محمّد	السيدة زينب حاتم





## منظمات المجتمع المدني الممثلة

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
سلام الشباب  
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)  
نخبة النخبة  
يزدا (Yazda)

## الأحزاب السياسية الممثلة

الاتحاد الإسلامي الكردستاني  
الاتحاد الوطني الكردستاني  
تجمع وطن  
الجبهة التركمانية العراقية  
الحركة الديمقراطية الاثورية  
الحزب الديمقراطي الكردستاني  
حزب الدعوة الإسلامية  
حركة التغيير (كوران)  
متحدون  
المجلس الأعلى الإسلامي العراقي  
الوقاف الوطني العراقي

ضمن إطار العملية الرامية إلى صياغة توصيات واقعية وقابلة للتطبيق، تعاون أعضاء مجموعة العمل مع خبراء في مواضيع محددة، فزود هؤلاء الخبراء والفاعلون المحليون الأعضاء بصورة عملية وتحليل معمق للأسباب الرئيسية للمسائل التي تمّ تحديدها، كما وقروا المشورة بشأن توصيات السياسات بحيث تكون محددة، وهادفة، وتوفر حلولاً على المدى القصير والطويل.

يودّ أعضاء مجموعة عمل السياسات أن يتقدّموا بالشكر إلى الخبراء التالي ذكرهم على كل ما قدّموه من مشورة ودعم في مختلف مراحل العملية:

## الخبراء

د. حازم بدري العبيدي، مدير المشاريع في المركز الديمقراطي للتوعية والحكم الرشيد؛ أستاذ في معهد المعلمين للدراسات العليا  
السيد صادق جعفر، نائب نقيب المهندسين الزراعيين، المدير التنفيذي للجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية في مجلس الوزراء  
السيد علاء الربيعي، مدير ناحية الفرات، رئيس لجنة محو الأمية في ناحية الفرات  
د. مزهر جاسم الساعدي، رئيس مؤسسة مدارك للبحوث والدراسات  
السيد عباس الشريفي، نائب رئيس المركز المدني للدراسات والإصلاح القانوني  
السيد حميد طارش، خبير قانوني في الحكم الرشيد







## تحديث القطاع الزراعي

المؤلفون: السيد محمد مرتضى عبود، السيد كاميران عزيز، السيدة ليلى سيدو بيسو، السيد عمار غانم، السيد منتظر حمزة، السيد بدرخان عبد الله اسماعيل، السيد صالح محمد ميرزا، السيد حسن سعد، السيد شاكبو شيرزاد، السيد شاروكين يعقوب

يجب تنويع الاقتصاد العراقي لضمان النمو الاقتصادي والازدهار في البلاد. في الوقت الحالي، يعتمد الاقتصاد على صناعة النفط، حيث يؤمن هذا القطاع ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العراقي، فضلاً عن كافة العائدات الضريبية والإيرادات من التصدير تقريباً (بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧). وفي ظل تراجع أسعار النفط منذ العام ٢٠١٥، وتعطيل داعش لعمليات استخراج النفط وتكريره في المناطق العراقية الغنية بالنفط، يواجه الاقتصاد العراقي تحديات جمة. في هذا الإطار، ساهمت إيرادات النفط المتدنية، والتكاليف المتزايدة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والأمن، في زيادة معدلات العجز الوطني (البنك الدولي، ٢٠١٧).

مع أنّ القطاع الزراعي ما زال يساهم بشكل ملحوظ في اقتصاد البلاد (حيث يحتل المرتبة الثانية بعد صناعة النفط)، إلا أنّ مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تشهد تراجعاً مطّرداً منذ العام ٢٠٠٢. نتيجة لذلك، وبسبب انعدام فرص العمل، اضطر الأشخاص إلى الانتقال نحو المراكز الحضرية، مما ألقى بضغطات على جهات تقديم الخدمات في المدن، وزاد من الفقر فيها. فضلاً عن ذلك، أدى التراجع في الإنتاجية الزراعية إلى اعتماد البلاد على استيراد الأغذية، وجعل من العراق مستورداً كبيراً للمنتجات الزراعية (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي، ٢٠١٢). ومع أنّ الحكومة تقدّم قروضاً من أجل دعم المشاريع الزراعية والإنتاج الزراعي، إلا أنّ أصحاب الشأن الذين قابلهم أعضاء مجموعة عمل السياسات أفادوا أنّ هذه القروض لا تُوزع بطريقة مناسبة، وغالباً ما يساء استخدامها. وعلم أعضاء مجموعة العمل، في سياق مناقشاتهم مع المزارعين المحليين، أنّ الأشخاص المؤهلين الحصول على القروض الحكومية إما يجهلون وجود هذه القروض وإما لا يعرفون كيفية التقدم بطلب للحصول عليها.

نظراً للتحديات الاقتصادية والاحتياجات المالية الماسة التي يواجهها العراق، يجدر بالحكومة أن تبحث في وسائل لتنشيط القطاع الزراعي. في الواقع، تملك الحكومة فرصة لإعادة تأهيل هذا القطاع، وتنشيطه بحيث يصبح أهلاً مصدر للإيرادات وفرص العمل، كما كان سابقاً، خاصةً وأنها تملك الموارد اللازمة لتحقيق ذلك – أي المزارعين الماهرين، والماء، والأرض الخصبة. في هذا الإطار، اقترح أصحاب الشأن والمواطنون المتضررون، في خلال المرحلة الاستشارية، مجموعة متنوعة من الحلول لتعزيز القطاع الزراعي وتحديثه، وقد تمّ اعتمادها لاحقاً ضمن إطار التوصيات الموجزة أدناه. فإذا ما طبقت، يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الزراعي على المدى القصير والطويل. بالفعل، تتوقع مجموعة العمل أن تساهم هذه التوصيات، على المدى الطويل، في تحقيق ما يلي: تطوير مهارات المزارعين كي يلبوا الاحتياجات الاستهلاكية للعراقيين بشكل أفضل؛ إنشاء صناعة تنافسية يمكن أن تساهم في الموازنة الوطنية بشكل يكاد يكون متساوياً مع قطاع النفط؛ ومعالجة مشكلة المياه في المناطق الشمالية. أما على المدى القصير، فيمكن للتوصيات أن توفر للمزارعين تقنيات وأدوات حديثة للري والغلاحة، وتسهّل تطبيق ممارسات أفضل لإصدار القروض الحكومية.

### النتائج الأساسية

- البطالة
- الوضع الماليّ الصعب
- مستوى مترد في تقديم الخدمات في المناطق الحضرية
- مشاريع متلكئة
- فساد وإساءة استخدام الأموال

### الأسباب الرئيسية للركود في الإنتاجية الزراعية

- الوضع الأمني
- تردي الخطط الاقتصادية
- عدم وجود سياسات استيراد/تصدير واضحة
- إهمال القطاع
- انعدام الرقابة

<sup>1</sup> "About Iraq." UNDP in Iraq. UNDP, 2017. Web. 30 April 2017.

<sup>2</sup> "Overview." Iraq. The World Bank, 2017. Web. 1 May 2017.

<sup>3</sup> Lucani, Paolo. Iraq: Agriculture Sector Note. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2012.

## مساهمات أصحاب الشأن والمنهجية المعتمدة

اجتمع الأعضاء، ضمن إطار عملهم الميداني لتقييم الصناعة الزراعية وصياغة توصياتهم على أسس متينة، بمسؤولين حكوميين، مثل أعضاء مجلس المحافظة في دهوك ولسنجار، فضلاً عن أعضاء آخرين في الحكومة المحلية. كما نسّقوا المناقشات حول السياسات مع فروع الأحزاب المحلية في دهوك وواسط، بمن فيهم أفراد من قطاع الزراعة، ومزارعون، ومهندسون، وناشطون سياسيون، للتباحث في كيفية تعزيز هذا القطاع ودعم المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، استشارت المجموعة قادة حزبيين ومسؤولين رفيعي المستوى، بمن فيهم رئيس الوزراء حيدر العبادي.

أجرت مجموعة العمل المعنية بالزراعة مقابلات مع المزارعين المحليين من مختلف أنحاء بغداد لتزويدهم بالمعلومات وتحليل الظروف الحالية والتحديات التي يواجهونها، ومع طلاب الجامعات المحلية من مختلف كليات الزراعة لتقييم مدى فهمهم للوضع الحالي وتأثير الضرائب المحتملة على السلع الزراعية. كما أجرت مقابلات مع خبراء محليين، مثل مهندسين وممثلين عن الجمعيات الفلاحية في واسط، فضلاً عن أكاديميين من كلية الزراعة في جامعة بغداد، وكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة العراقية، وكلية الزراعة في جامعة واسط.

## توصيات السياسات

### التوصيات على المدى الطويل

1 إجراء دراسة معمّقة لتقييم التحدّيات التي يواجهها القطاع الزراعي اليوم وتحديد الطول المتأتمية عن أبحاث قائمة على الأدلة.

2 توفير الدعم المنتظم والتدريب التقني للمزارعين على التقنيات والعمليات الزراعية الحديثة.

3 تعزيز التسويق الإعلامي وتسهيل عقد المؤتمرات الإقليمية و/أو الوطنية لتطوير مهارات المزارعين وشبكاتهم.

### المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجالس المحافظات
- الأحزاب السياسية
- المجتمع المدني
- الإعلام
- المؤسسات الأكاديمية وفرق الأبحاث

### التوصيات على المدى القصير

1 نشر التوعية بين المزارعين وبناء قدراتهم لتمكينهم من تقديم طلب للحصول على القروض الحكومية من أجل دعم مشاريعهم الزراعية.

2 تبسيط عملية تقديم الطلبات للحصول على القروض، والتعاون مع النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية لإجراء تقييم متابعة للمشاريع.

3 تعزيز آليات المراقبة والإشراف لمراقبة المشاريع وعملية توزيع القروض.

4 بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية، توفير التدريب على الممارسات الزراعية الحديثة.

5 تعزيز دعم المناطق المتضررة جراء العمليات المسلحة، بما في ذلك زيادة مشاريع الريّ.

6 معالجة الإطار القانوني للقطاع الزراعي، بما في ذلك من خلال تعديل قانون الاستثمار وتطبيق قانون حماية المنتجات العراقية.

7 تقييم مدى جدوى فرض ضرائب على الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية.

8 تحسين معايير التسويق الخاصة بالصناعة لتعزيز الترويج للمشاريع والمنتجات الزراعية.





## معالجة مشكلة التسرب المدرسي بين النساء والشابات

المؤلفون: السيدة سمر فاضل، السيدة زينب حاتم، السيدة خلات جميل محمد، السيدة رنا حسن قاسم، السيدة نور ماجد، السيدة غصون مخيير، السيدة هاژا صلاح

رغم تسجيل تقدّم ملحوظ في السنوات الأخيرة، ما زالت الفتيات محرومات من حقوقهنّ في ما يتعلق بالأنظمة التعليمية في العراق وحول العالم. لكنّ تعليم النساء والشابات ضروريّ لتحقيق أهداف التنمية، وإنهاء حلقة العنف والفقر، لا بل إنه ملازم لحقوق الإنسان. فالفتيات والشابات المتعلّقات أكثر وعياً لحقوقهنّ، ويتمتعنّ بسلطة اتّخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهنّ. لكنّ هناك عدّة عوامل تمنع الفتيات من مواصلة تعليمهنّ، كالفقر والمعايير الاجتماعية التقليدية (اليونيسف، ٢٠١٥). في الواقع، غالباً ما تواجه الفتيات والشابات في المناطق الريفية عوائق اجتماعية وثقافية أكبر، ناهيك عما يُعرف بـ"عقوبة المسافة" التي تدفع بالفتيات إلى ترك مقاعد الدراسة – بمعنى أنه كلما ازدادت المدرسة بعداً عن البيت، انخفض معدّل تسجيل الفتيات فيها (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٢).

في العراق، يتمّ التضحية بتعليم الأطفال بسبب النزاعات المستمرة، والمستوى المتردّي لتقديم الخدمات، وقيود الموازنة. يخلّف هذا الأمر وطأته الأكبر على الفتيات والشابات، في ظلّ تراجع نوعية التعليم والقدرة على الوصول إليه في السنوات الماضية، خاصّة في المناطق الريفية المحافظة، وتلك المتضررة بملققة العنف. ورغم عدم وجود معلومات فائضة عن وضع تعليم الفتيات في العراق في معظم الأحيان، قدّر تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٣ أنّ ٧٥٪ من الفتيات تقريباً يتركنّ مقاعد الدراسة خلال المرحلة الابتدائية أو بحلول نهايتها. فضلاً عن ذلك، تُعتبر ٢٨٪ من الفتيات في سنّ الثانية عشرة وما فوق أميّات، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ حتى تصل إلى ٣٣٪ لدى النساء والشابات (١٥-٢٤ سنة) المقيمت في المناطق الريفية. على غرار عدّة بلدان حول العالم، ما زالت العوامل الثقافية والاجتماعية التقليدية تشكّل عائقاً أمام تحسين وصول الفتيات إلى التعليم في العراق. فأظهرت دراسة أجرتها وزارة التخطيط عام ٢٠١٣ أنّ السبب الرئيسي الذي يحول دون استكمال الفتيات والشابات لدراستهنّ في العراق هو رفض الأسرة لذلك (٤٠,٨٪)، وعدم القدرة على الاستمرار (٢٠,٣٪)، والزواج المبكر (١٠,١٪)، والعوامل الاقتصادية (١١,٧٪)، والمسافات الطويلة بين البيت والمدرسة (٦,٥٪).

بالنسبة لبعض المناطق أو المجتمعات المحلية في العراق، لا يُعزى تدني معدّل استبقاء الفتيات أو الشابات في المدارس إلى ممارسات اجتماعية أو ثقافية تقليدية دوماً، ولكنه بالأحرى نتيجة "العقوبة المسافة" والمستوى المتردّي لتقديم الخدمات. خلال العمل الميداني الذي أجرته مجموعة العمل، أشار أصحاب الشأن إلى تدني فرص ارتياد المدرسة بين الفتيات والشابات اليزيديات في المجتمعات الريفية في الجنوب في حال كانت بعيدة عن منازلهم أو لمخاوف أمنية. في مقابلات مع الأسر، اكتشفت المجموعة أنّ الأهل يريدون تعليم بناتهم، إلا أنهم يخشون على سلامتهم بسبب بُعد البيت عن المدرسة، والمناطق ذات الوضع المتقلّب غالباً التي يضطر الأطفال إلى اجتيازها أثناء توجّههم إلى المدرسة.

### النتائج الأساسية

- ارتفاع معدّلات الزواج المبكر والولادات
- انعدام التوعية بين النساء بشأن وضعهنّ القانوني وحقوق الإنسان
- محدودية الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة في عملية صنع القرار
- الخطف والاستعباد على يد مجموعات متطرّفة

### الأسباب الرئيسية لارتفاع معدّلات التسرب المدرسي بين النساء والشابات

- وجود المدارس في أماكن بعيدة/غير آمنة
- تردّي مستوى تقديم الخدمات في المناطق الريفية
- تدني مستوى المعيشة
- انعدام التوعية بشأن تأثير هذا الأمر
- المعايير الثقافية والاجتماعية التقليدية
- التمييز على أساس النوع الاجتماعي

<sup>4</sup> The Cost and Benefits of Education in Iraq. Baghdad: UNICEF, 2015.

<sup>5</sup> Education and Health: Where do Gender Differences Really Matter? World Bank, 2012.

<sup>6</sup> Gender Summary. New York: United Nations, 2013.

بغية إشراك أصحاب الشأن والمواطنين المتضررين، وفحص توصيات السياسات واختبارها، سهّلت المجموعة تنظيم مناقشات حول السياسات بالتنسيق مع مكاتب الأحزاب المحلية في بغداد، ودهوك، وديالى. في خلال هذه المناقشات، تباحث المشاركون، ومنهم طلاب ومدرسون وناشطون وشخصيات سياسية- في تراجع المستويات التربوية، خاصة في المناطق الريفية. لتسليط الضوء على الوضع الحالي، عرض أكاديميون وممثل عن نقابة المعلمين تحليلهم للتوجهات المشتركة المؤدية إلى تراجع مستويات التعليم، في خلال مناقشة حول السياسات. كذلك، نظم أعضاء من المجموعة في ديالى منتدى لنقابة المحامين فرع ديالى، وأعضاء من مجلس المحافظة، ومنظمات مجتمع مدني لمناقشة كيفية دعم تعليم الفتيات والشابات في المناطق المحررة. كما استشار أعضاء المجموعة مدراء مدارس، ومعلمين، وطلاب؛ وأجروا مقابلات مع خبراء وأكاديميين في موادّ معينة؛ والتقوا بممثلين عن منظمات مجتمع مدني محلية، وناشطين سياسيين واجتماعيين.

استخدمت مجموعة العمل المعنية بمعالجة معدّلات التسرب المدرسي بين النساء استبيانات للحصول على ملاحظات ومساهمات بشأن توصيات السياسات المقترحة. وقد تمّ توزيع الاستبيانات بعد المناقشات حول السياسات، وإطلاع مدراء المدارس والمعلمين والطلاب عليها. كما وزّع أعضاء مجموعة العمل في بغداد استبياناً على ٤٠٠ شخص بشأن تعليم النساء الشابات، وأرسلت النتائج لاحقاً إلى قادة الأحزاب وأعضاء الوفاق الوطني العراقي لمناقشتها وتحليلها. فضلاً عن ذلك، استشارت المجموعة قادة أحزاب ريفي المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني والوفاق الوطني العراقي، بمن فيهم نائب الرئيس العراقي إياد علاوي.

## توصيات السياسات

### التوصيات على المدى الطويل

### التوصيات على المدى القصير

### المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجالس المحافظات
- مجلس النواب
- وزارة التربية
- وزارة الإعمار والإسكان
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- وزارة التخطيط
- الأحزاب السياسية
- المجتمع المدني
- الإعلام
- المؤسسات الأكاديمية وفرق الأبحاث
- المنظمات الدولية

١ إعداد إحصائيات دقيقة بشأن عدد النساء والفتيات غير المتعلّمات أو ذات المستوى التعليمي المتدني، وأماكنهن.

٢ الالتزام بالتوصيات المتضمنة في الاستراتيجية بشأن مناهضة العنف ضدّ المرأة، وإنشاء لجنة تشريعية جديدة لإعداد آلية مجتمعية شاملة، تتضمن دعم النساء الشابات وحمايتهن.

٣ إنشاء مجلس في كلّ محافظة يركّز على تعليم المرأة.

٤ زيادة عدد المدرّسين، خاصة النساء منهم.

٥ بناء المزيد من المدارس، خاصة في المناطق الريفية.

٦ نشر التوعية بين النساء بشأن أهمية التعليم، من خلال ندوات في المناطق.

١ تشجيع الفتيات على ارتياد المدارس والأسر على إعطاء الأولوية لتعليم النساء الشابات من خلال الحملات الترويجية عبر وسائل الإعلام.

٢ تنظيم حملات إعلامية ومنتديات تثقيفية عن طريق منظمات المجتمع المدني المحلية. استخدام هذه الأدوات لتبنيه الأهل وقادة الأسر إلى أهمية تعليم الفتيات.

٣ استقطاب متطوعين متعلّمين لتعليم النساء بين ١٥ و٢٥ سنة اللواتي تركن المدرسة ولم يعدن مؤهلات لإعادة التسجيل فيها.

٤ إنشاء أكشاك تعليمية متنقلة لتعليم الطلاب في المناطق السكنية البعيدة عن المدارس.





بغية فهم أهمية تعديل المناهج الدراسية وتحديثها بشكل أفضل، ولصياغة توصيات سياسات قابلة للتحقيق ووثيقة الصلة بالوضع الراهن، نُظِم أعضاء مجموعة عمل السياسات اجتماعات وجلسات استشارة هادفة مع خبراء وصنّاع قرار، فضلاً عن منتديات وفرص أخرى للتواصل مع المواطنين. والتقى أعضاء المجموعة بمسؤولين في وزارة التربية، بمن فيهم خبراء في المناهج التعليمية ومدراء للأقسام، فضلاً عن نواب في البرلمان ومسؤولين منتخبين آخرين. في بداية العام ٢٠١٧، نُظِم أعضاء المجموعة منتدى مع الأهل وأفراد المجتمع المهتمين بالموضوع، عبر برنامج إذاعي في كردستان. في خلال هذا البرنامج، اتّصل المستمعون للإدلاء بأرائهم، وطرحوا أسئلة بشأن المنهاج التعليمي. وعقد أعضاء آخرون في المجموعة جلسات نقاش مفتوحة في السليمانية وإربيل، شارك فيها أكثر من ١٠٠ مواطن، استمعوا إلى محاضرات قصيرة من خبراء في مجال التربية، وقدموا ملاحظاتهم وتوصياتهم إلى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، وزّع أعضاء من مجموعة عمل السياسات استبيانات على الجمهور، موفّرين فرصة أخرى لأفراد المجتمع المحلي لتوضيح آرائهم وتوصياتهم.

## توصيات السياسات

### التوصيات على المدى الطويل

١ إعداد مناهج تعليمي جديد وحديث قائم على المعايير الدولية والتوصيات من المجتمع المحلي، والنتائج من المدارس التجريبية، ونتائج اختبارات أخرى.

٢ إعداد وتحضير برامج تدريبية للمعلّمين والمدراء حول المنهاج التعليمي الجديد.

٣ إدارة ندوات ومؤتمرات لنشر التوعية بين الناس حول المنهاج التعليمي الجديد.

٤ مراجعة المنهاج الجديد بانتظام حال تطبيقه، وإجراء التغييرات اللازمة في الوقت المطلوب.

### المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجالس المحافظات
- وزارة التربية
- اللجان النيابية المعنية
- المنظمات الدولية

### التوصيات على المدى القصير

١ افتتاح مدارس تجريبية لاختبار تأثير التغييرات الجذرية على تقنيات التعليم ومناهجه.

٢ توفير خدمات ودورات لتجديد معلومات المعلمين والمدراء بشأن المنهاج التعليمي الجديد وأساليب التعليم الجديدة.

٣ تصميم وتطبيق سلسلة من الندوات بقيادة الحكومة، تركز على تعديل المنهاج التعليمي، وتضمّ المعلمين والخبراء التربويين المعنيين، والمجتمع المدني، والأهل، والمهنيين، والنواب.

٤ تشكيل لجنة لمراجعة المنهاج التعليمي قبل طباعته وبعد ذلك مباشرة للتأكد من أنه يراعي المعايير الدولية ويخلو من الأخطاء. يجب الاهتمام بشكل خاص بمراعاة المساواة بين الجنسين.

٥ تحسين عملية الرقابة المؤسسية في المدارس، وتنظيم زيارات منتظمة من قبل المدراء وأعضاء الحكومة لضمان أنّ الطرق التعليمية والمنهاج الجديد تُطبق بطريقة صحيحة.



## مكافحة الأصولية

المؤلفون: السيد حسنين فؤاد كاظم، السيد علي عبد الزهرة، السيد صفاء مهدي صالح الكناني، السيد سعد بابير مراد، السيد ياسين ضياء جليل، السيد عباس هياس عباس، السيد بريار برزان عبد الله، السيد أوميد خضر حميد، السيدة هاجر العمري، السيد أوزهان صباح

ينتج عن تهديد الأصولية والتشدد وآثار التطرف العنيف بشكل واضح في العراق، وعليه فقد أصبح تخفيف هذه المخاطر أولوية في البلاد وعلى مستوى المجتمع الدولي، خاصةً بعد ظهور داعش. أما أسباب التطرف والتشدد، فمختلفة وشديدة الصلة بالسياق القائم، لكنها غالباً ما ترتبط بغياب الفرص الاقتصادية، وثقافة أو نظام من الظلم والتهميش الاجتماعي. فيكون الشباب بشكل خاص هدفاً للمجموعات المتطرفة، خاصةً في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب العراقي، واستخدام المجموعات لمحفزات مثل فرصة القيام بمغامرة، والتمتع بالشهرة، والموارد المادية. (معهد السلام الأميركي، ٢٠١٦)

من العوامل الأساسية الأخرى ما هو متعلق بمشاعر الظلم والتهميش، وينبع من اعتقاد أو شعور حقيقي بعدم إمكانية الوصول إلى الحكم. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص في بعض المناطق العراقية حيث تكون فرص المشاركة السياسية محدودة، ونادراً ما يتم إشراك الشباب في عمليات صنع القرار. من هنا، فإن توفير فرص المشاركة للسكان الأكثر عرضة لخطر التطرف، لا سيما الشباب، يمكن أن يبني الثقة بالمجتمعات المحلية والحكومة، ويخفف من جاذبية التطرف العنيف. فقد اكتشف أعضاء مجموعة العمل، من خلال المقابلات التي أجروها مع الخبراء والمواطنين، أن ثقة العراقيين بالحكومة محدودة، وكانت الحكومة المركزية أم السلطات المحلية، عندما يتعلق الأمر بالعمل باسمهم وفي ما يصب في مصلحة البلاد. ومردّد هذا الشعور بشكل كبير إلى الفساد المؤسسي وتهييش الأقليات. وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن يدفع هذا الإحباط بالشباب في أحضان الأصولية، وفي بعض الحالات، التطرف العنيف.

يحتل العراق مكانةً فريدةً من نوعها. فقد أثبتت انبعاث داعش أن البلاد معرضة لصعود مجموعات متطرفة قوية بشكل خاص. لكن النظام الوحشي الذي كرّسه تنظيم داعش، وخسائره المتتالية في ساحة المعركة، أثبتت للعراقيين أيضاً أن الأنظمة الأصولية غالباً ما تعمل بموجب أيديولوجية فاسدة، من دون أي صلاحية رئاسية، لابل تستخدم تكتيكات وحشية وغير إنسانية ضد الأجانب والشعب نفسه الذي تدعي أنها تحكّمه. وأثبت الاستطلاع العام الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمات أخرى أن الحرب على داعش قد وُعدت بلداً غالباً ما كان منقسماً على أسس طائفية. من هنا، يجب أن تستفيد الحكومة والمجتمع المدني من هذه الفرصة لبناء الشعور بالهوية العراقية بين السكان، خاصةً الشباب منهم، فإذا تمكّن الشباب العراقيون من التعبير عن رأيهم داخل الحكومة، وشاركوا في تحديد مصير بلادهم، سيبتعدون عن الأصولية والعنف ويتجهون نحو السبل العملية والسلمية للإصلاح.

### الأسباب الرئيسية للتطرف والأصولية

- التهميش الاقتصادي والاجتماعي للشباب والأقليات
- انعدام الاستقرار الإقليمي ووجود مجموعات أصولية خارجية
- عدم القدرة على الوصول إلى صانعي القرار وشعور حقيقي أو متخيل بعدم القدرة على المشاركة في العملية السياسية
- حوافز مثل الشهرة والمغامرة والموارد المادية

### النتائج الأساسية

- انتشار التطرف العنيف
- العنف وانعدام الاستقرار
- قمع الأقليات والنساء
- التعطيل الاجتماعي والاقتصادي
- تدمير البنى التحتية

<sup>9</sup> Holmer, Georgia. Countering Violent Extremism: A Peacebuilding Perspective. Washington: United State Institute for Peace, 2016.

<sup>10</sup> Countering Violent Extremism. Washington: United States Agency for International Development, 2017.

لفهم قضية الأصولية في العراق بشكل أفضل، وصياغة حلول السياسات الفعالة والعملية، التقى أعضاء من المجموعة بصحافيين وأكاديميين وخبراء في مجال القانون وحقوق الإنسان والتطرف، فضلاً عن قادة أحزاب سياسية ونواب وأعضاء آخرين في الحكومة. وفي سياق هذه الاجتماعات، فهم أعضاء المجموعة عيوب النهج المتبع حالياً لمكافحة الأصولية في العراق. كما تعرّفوا أيضاً إلى أمثلة عالمية عن مقاربات طُبِّقت بنجاح في هذا المضمار، وأدرجوا هذه المعلومات ضمن توصياتهم. وبعد أن أعدوا قائمة بالمعارف الأساسية، اطلعوا على الأفكار المعمّقة من خلال المناسبات العامة المنتشرة في مختلف أنحاء العراق. ووزّع المنظمون، في مختلف جلسات النقاش حول السياسات في بغداد، استبيانات على الحضور لجمع آراء مختلفة حول الأصولية والحلول المحتملة. كما استخدم أعضاء المجموعة هذه اللقاءات لحشد الدعم لمبادراتهم واستقطاب المتطوعين الذين شاركوا لاحقاً في أنشطة الحملة. ومن هذه الأنشطة مناقشات عامة ومبادرات اجتماعية، كمحاولات بناء حسّ مجتمعي من خلال غرس الأشجار وتحسين المساحات الخضراء العامة.

## توصيات السياسات

### التوصيات على المدى الطويل

١ إنشاء مؤسسة حكومية دائمة لمكافحة الأصولية.

٢ مراقبة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لعملية إعداد الموازنة لتضمن توزيع الموارد بطريقة عادلة ومتساوية.

٣ صياغة سياسة تربية تهدف إلى مكافحة الأصولية.

٤ تشديد العقوبات لمن يعتمد ممارسات أصولية، ويروج لها، ويمولها

### المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجلس النواب
- مجالس المحافظات
- المحافظون
- الأحزاب السياسية
- القضاء
- وزارة التربية
- الإعلام
- منظمات المجتمع المدني
- المنظمات الدولية

### التوصيات على المدى القصير

١ دعم جهود التوعية الاجتماعية والسياسية التي تستهدف الشباب.

أ. تنظيم ورش عمل وندوات في المناطق المحررة أو في الأقاليم التي تضمّ عدداً كبيراً من النازحين داخلياً، مع التركيز على مفهوم المواطنة، والهوية العراقية، والتعايش المشترك.

ب. استخدام خطاب الوحدة الوطنية لمكافحة الإعلام الراديكالي الذي يروج للأيديولوجيات المتطرّفة.

ج. تنظيم اجتماعات مع ممثلين عن المناطق المحرّرة تركّز على الوحدة الوطنية.

٢ تفعيل برلمان للشباب.

أ. التركيز على المناطق المحرّرة، تشكيل برلمانات للشباب من جميع الطوائف والهويات.

ب. دعوة هذه البرلمانات الشبابية إلى زيارة مجلس النواب ومراقبة عمله ومنحهم فرصة للعمل مع الممثلين المنتخبين.

ج. تنظيم اجتماعات بين نواب شباب من مختلف الأقاليم.

٣ خفض سنّ الترشيح للبرلمان من ٣٠ إلى ٢٥ سنة.

٤ تشجيع الشباب في المناطق المحرّرة على الالتحاق بالجامعة من خلال تخفيف شروط قبول الشباب في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش.

٥ تشكيل لجنة نيابية مسؤولة عن معالجة مشكلة الأصولية.

٦ تشديد العقوبة لكل من يروج للأصولية.





## مكافحة الفساد من خلال المساءلة والعمل المدني

المؤلفون: السيد سرمد أباد، السيد رحيم السوداني، السيد زيد علي، السيد عمر حسين، السيد عارف حسين، السيد زياد طارق، السيد خلف أديب، السيد ريباز عباس، السيد مرتضى غازي عبود، السيدة ابتهاج عبد الحسين.

يستشري الفساد في مختلف مستويات الحكومة العراقية، ويحدّ من قدرة الدولة على تأمين الخدمات التي يطالب بها المواطنون، كما يضرّ بمصداقية السياسيين، ويتيح فرصاً للجهات العنيفة المحتملة (مثل داعش) لتكسب تأييداً من المواطنين. وفقاً لاستطلاع الرأي العام الذي نظمه المعهد الديمقراطي الوطني، غالباً ما يصنّف المواطنون مشكلة الفساد على سلب أولوياتهم، مع الإشارة إلى أنّ منظمة الشفافية الدولية قد صنّفت العراق في المرتبة ١٦٦ من أصل ١٧٦ بلداً وفقاً لمؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٦). فيطلب من المواطنين دفع الرشاوى للحصول على وظيفة، أو لتخليص معاملاتهم، كما إنّ الأموال غالباً ما تُختلس من الحسابات العامة. في الواقع، يزعم بعض المسؤولين أنّ حوالي ٣٥٠ مليار دولار قد حُذفت من السجلات الرسمية منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ بسبب الطريقة المنهجية والمؤسسية المعتمدة في موضوع الرشاوى (واشنطن بوست، ٢٠١٥).

حاول رئيس الوزراء حيدر العبادي أن يوقف هذا النزيف مطلقاً وهداً بإجراء إصلاحات عندما اعتلى منصبه، لكنّ الفساد بقي مستشرياً ضمن الحكومة والمجتمع. فأنشئت هيئة النزاهة عام ٢٠٠٤، وهي هيئة مستقلة ضمن الحكومة العراقية تركز على استئصال الفساد، وأدرجت ضمن الدستور العراقي عام ٢٠٠٥. لكن وفقاً للمقابلات مع الخبراء والمواطنين التي أجرتها مجموعة عمل السياسات، تبين أنّ هذه المؤسسة غير شفافة وتعاين عيوباً جوهرية كثيرة؛ فالوزراء يعيّنون المفتشين بأنفسهم ويمكنهم فصلهم في أي وقت، مما يجعلهم بالتالي غير متحمسين لمتابعة التحقيقات التي تستهدف كبار المسؤولين. فضلاً عن ذلك، يصطدم عمل الهيئة بانعدام التنسيق بين المفتشين، وعدد كبير من العقوبات الإدارية. وفوق ذلك كله، عرقلت بعض القوى السياسية إصلاح هيئة النزاهة، كما أنّ عدّة قادة تقدّميين تعرّضوا لتهديدات متكررة من قبل مسؤولين حكوميين وأجبروا على التنحي أو الاستقالة (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١١).

استقال الرئيس الحالي لهيئة النزاهة، حسن الياسري، في العام ٢٠١٦ بعد عام فقط على توليه منصبه. لكنّ رئيس الوزراء العبادي رفض الاستقالة، وعليه ما زال الياسري يترأس الهيئة المذكورة. وكانت خيبة الياسري تعود إلى علة أخرى تنسب هيكلية الهيئة؛ فهي تعتمد على سلطة قضائية ميسّسة بدرجة كبيرة تغرّر مصير القضايا التي يتمّ التحقيق فيها. ففي العام ٢٠١٦، لم تتخذ المحاكم قراراً بالملاحقة القضائية إلا في ١٥٪ من قضايا الفساد الاثني عشرة ألفاً التي أحالتها إليها هيئة النزاهة. (رويترز، ٢٠١٧).

يمكن للمواطنين أن يسجّلوا شكاويهم المتعلقة بالفساد عبر الاتصال بخط ساخن، أو إرسال بريد إلكتروني، أو وضع رسائل في صناديق يذكر فيها الحادثة بعينها أو يبلّغون عن مسؤول. لكن لا يجري التحقيق إلا في قلة من الشكاوى، ولا يلاحق قضائياً إلا القليل من هذه القلة. فضلاً عن ذلك، من المواطنين من يجهل وجود هذه الآليات، ومنهم من يخشى انتقام المسؤولين وأسرهم. وليس هذا الخوف قائماً على أسس واهية أو غير مبررة – فقد ذكر عدّة مواطنين قابلتهم مجموعة عمل السياسات أنّهم تلقوا تهديدات أو تعرّضوا للتخويف إلى أن سحبوا شكاويهم أو غيروا روايتهم للأحداث أمام المحقق. في هذا الإطار، خلص أعضاء المجموعة، استناداً إلى أبحاثهم، إلى ضرورة إجراء بعض التغييرات البسيطة (تغيير الخط الساخن)، إلى جانب إصلاحات تنظيمية أكبر ضمن هيئة النزاهة.

### النتائج الأساسية

- تراجع كمية الأموال العامة يعني انخفاض عدد الخدمات
- الفساد في الجيش قد يكون خطراً عند مواجهته عدوً عنيفاً (مثل داعش)
- انعدام الفعالية الإدارية
- تراجع في العدالة المؤسسية وسيادة القانون

### الأسباب الرئيسية للفساد

- انعدام الشفافية في مختلف المستويات الحكومية
- نواقص وعيوب في المؤسسات الموكل إليها مكافحة الفساد
- سنوات من الفساد النظامي ساهمت في تأسيس الرشوة
- عدم حماية المواطنين الذين يبلّغون عن الفساد

<sup>11</sup> "Iraq." Corruption Perception Index. Transparency International. 2016. 15 May 2017.

<sup>12</sup> "Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government." International Crisis Group, 26 September 2011.

<sup>13</sup> Rasheed, Ahmed. "Iraq's Anti-Corruption Czar: the job so tough they won't let you quit." Reuters, 3 April 2017.

## مساهمات أصحاب الشأن والمنهجية المعتمدة

في إطار إجراء الأبحاث عن الفساد في العراق وصياغة التوصيات المناسبة، التقى أعضاء مجموعة العمل بمجموعة متنوعة من الجهات السياسية وأصحاب الشأن، كخبراء في هذا المجال، وصانعي سياسات، ومواطنين. في مرحلة أولى من العملية، ويهدف إعداد قاعدة من المعارف حول الموضوع، التقى الأعضاء بمسؤولين يعملون على مكافحة الفساد في العراق، على غرار رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء، وأعضاء آخرين في الحكومة الوطنية والمحلية، فضلاً عن رئيس هيئة النزاهة. كما حشدت المجموعة معلومات من أكاديميين ومسؤولين في الجامعات، وخبراء قانونيين، وقادة المجتمع المدني، وجهات دولية، وخبراء آخرين.

تواصل أعضاء مجموعة السياسات مع المواطنين من خلال لقاءات عامة، كما شاركوا مراراً في لقاءات حزبية أو قبلية لمناقشة مشكلة الفساد. جمعتهم الكثير من هذه اللقاءات بأفراد من الأقليات وعراقيين شباب. أثناء ذلك، كان أعضاء المجموعة يوزعون استبيانات لقياس أفكار المواطنين وأولوياتهم وآرائهم بشأن مجموعة متنوعة من السياسات. كما أجرى أعضاء المجموعة وفريق متطوع مقابلات وجهاً لوجه مع المواطنين في شوارع بغداد لمناقشة الفساد مع أكثر من 100 رجل وامرأة من خلفيات وطوائف وأعمار متنوعة. كما استخدمت المعلومات التي تم جمعها من خبراء وأعضاء في الحكومة، فضلاً عن آراء المواطنين، لصياغة توصيات السياسات التالية.

## توصيات السياسات

### التوصيات على المدى الطويل

1 ضمان استقلالية هيئة النزاهة عن النفوذ السياسي.

2 تشكيل محكمة إدارية لهيئة النزاهة حرصاً على وجود قضاة مستقلين ينظرون في قضايا الفساد.

3 تنظيم مؤتمرات عامة منتظمة لموظفي هيئة النزاهة، وممثلي الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية بشأن دور الهيئة وتطورها.

### المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- هيئة النزاهة العراقية
- مجلس النواب
- مجالس المحافظات
- الأحزاب السياسية
- الوزارات
- منظمات المجتمع المدني
- دائرة المنظمات غير الحكومية
- المنظمات الدولية

### التوصيات على المدى القصير

1 تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في رصد حالات الفساد الكبيرة ومتابعتها.

2 تشكيل لجنة لتحليل الشكاوى، تضم قضاة مستقلين وخبراء في المجال.

3 تقصير رقم الخط الساخن المخصص للإبلاغ عن الفساد، وتحميل المتلقي كلفة المكالمات الهاتفية.

4 إتاحة تسجيل الشكاوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الحسابات الرسمية.

5 تنظيم الملتقيات والندوات وورش العمل لنشر التوعية بشأن عمل هيئة النزاهة.



## تعزيز فرص العمل للخريجين الجامعيين

المؤلفون: السيدة شاناز محمد رشيد، السيدة روبينا أوميليك عزيز، السيدة انتصار ضمير، السيدة شمائل سحاب مطر

خلال الاستطلاع الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني، أتى العراقيون على تسمية البطالة، مراراً وتكراراً، كأحد أبرز الهموم التي تشغلهم، كما كان ذلك واضحاً في المقابلات التي أجراها أعضاء مجموعة عمل السياسات. صحيح أنه من الصعب تقدير معدّل البطالة في العراق على نحو دقيق، لكن يجمع الخبراء على أنه يبقى عالياً على نحو يندرج بالقلق. فتتراوح المعدّلات الأخيرة بين ١١٪ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) و١٦٪ (البنك الدولي، ٢٠١٦). لكن الجميع يتفقون على أنّ البطالة في العراق لطالما استهدفت الفئات المهمّشة، كالنساء والشباب. فتبلغ نسبة البطالة لدى المرأة (القادرة على العمل والساعية بجدّ إلى وظيفة) ٢٧٪، ولدى الشباب (بين ١٥ و٢٤ سنة والباحثين عن عمل) بين ١٨ و٣٦٪ في مختلف أنحاء البلاد. ولا يشمل ذلك العدد الكبير للشباب الذين كَفّوا عن البحث بجدّ عن وظيفة، نتيجة شعورهم بالإحباط بعد سنوات من الانتظار. ويرتفع هذا المعدّل بين الشباب حملة الشهادات المتقدّمة (اليونيسكو، ٢٠١٧). إلى جانب ذلك، يشغل العديد من العراقيين وظيفة لا ترقى إلى مستوى كفاءتهم، حيث يضطرون إلى قبول الوظائف التي لا تضاوي مهاراتهم أو مستواهم التعليمي.

تعتبر الحكومة العراقية أكبر موفّر للوظائف في البلاد، بنسبة ٤٠٪. لكنّ عملية تأمين الوظائف غالباً ما تكون رهناً بالمحسوبيات والمعارف، أو في بعض الحالات الرشاوى. فأفاد بعض المواطنين الذين قابلتهم مجموعة عمل السياسات أنّ المسؤولين قد طلبوا منهم تسديد رشوة عندما كانوا يحاولون الحصول على وظيفة في مدرسة أو دائرة حكومية محلية. وغالباً ما تُسدى الوظائف في نهاية الأمر إلى أشخاص غير كفّولين تربطهم معرفة ما بالمسؤولين المحليين. نتيجة لذلك، تُترك مواصفات الوظائف مبهمّة عمداً، لإتاحة الفرصة لمن يملك معارف واستعداداً للدفع. فضلاً عن ذلك، تشهد اليد العاملة في الحكومة انكماشاً مع هبوط إيرادات النفط وارتفاع العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدّلات البطالة ونقص فرص العمل للخريجين الجدد.

أكثر من ٥٠٪ من سكّان العراق هم دون سنّ الخامسة والعشرين. كلّ سنة، ينضمّ حوالي ٤٠٠ ألف طالب وظيفة جديد إلى النظام الاقتصادي. وسيحظى معظم هؤلاء الشبّان والشابات بقدر محدود على الوصول إلى الوظائف التي تطابق مهاراتهم ومستواهم التعليمي (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ٢٠١٥). وبالإضافة إلى الفقر والآثار الأخرى، يمكن أن تعرّض البطالة الشباب لخطر التشدّد والتطرّف، وتقوِّص من أمن الدولة العراقية (المعهد الأميركي للسلام، ٢٠١٤). من ضمن الخبراء والمواطنين الذين قابلتهم مجموعة عمل السياسات، اعتبر الكثيرون أنّ الحكومة هي الجهة الوحيدة التي يمكنها تحفيز القطاعات الاقتصادية الراكدة، وإيجاد فرص عمل للشباب العراقي. من خلال استراتيجية تركز على الشفافية، والدعم الحكومي للأفراد والشركات، وبذل جهود هادفة لنشر التوعية، يرى أعضاء المجموعة والمواطنين الذين شاركوا في المقابلات مستقبلاً أكثر إشراقاً للشباب العراقي.

الأسباب الرئيسية للبطالة	النتائج الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم التنويع الاقتصادي</li> <li>الاستثمار الدولي غالباً ما يكون في صناعة النفط التي توظّف أقل من ١٪ من العراقيين</li> <li>هبوط أسعار النفط ساهم في انكماش اليد العاملة العراقية</li> <li>عدم توفير الحماية للمواطنين الذين يبلغون عن الفساد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفاع معدّلات البطالة يؤدي إلى اقتصاد ضعيف ومستهلكين محدودين</li> <li>الاقتصاد الضعيف يؤدي إلى تراجع عائدات الضرائب ودولة أقل فعالية</li> <li>انتشار الفقر</li> <li>قد يتأثر الشباب الغاضبون بالأيديولوجيات المتطرفة أو الجريمة</li> </ul>

<sup>14</sup> "About Iraq." UNDP in Iraq. UNDP, 2017. Web. 11 May 2017.

<sup>15</sup> "Fighting Youth Unemployment through Education." UNESCO, 2017. Web. 13 May 2017.

<sup>16</sup> Omar, Manal. "Winning the Peace in Iraq is Bigger than Winning the War." Washington: USIP, 2015.



طلب أعضاء مجموعة عمل السياسات الملاحظات والتعليقات من خبراء، وصانعي سياسات، ومواطنين، كي يفهموا مشكلة البطالة بشكل أفضل، ويدرسوا الحلول التي طُبِّقت في الماضي، ويقوموا باختبار توصياتهم الخاصة مع صانعي القرار والأشخاص المتأثرين بهذه المبادرات. ضمن إطار البحث، قابل الأعضاء أكاديميين وخبراء آخرين لجمع معلومات عن الاقتصاد العراقي، والعوامل المحلية والدولية التي تؤثر على قطاعات متنوعة، والحلول المحتملة للبطالة المستشرية في العراق اليوم. بعد جمع هذه المعلومات، ناقش أعضاء المجموعة الحلول مع صانعي السياسات، بمن فيهم نواب في البرلمان العراقي وبرلمان كردستان العراق، وقادة أحزاب سياسية، ومسؤولين في وزارات متعدّدة، وغيرهم من المسؤولين المعيّنين في الحكومة. أخيراً، وزّعت المجموعة استبيانات على العراقيين المتأثرين بشكل متفاوت بانعدام فرص العمل، خاصّة الشباب منهم.

استناداً إلى هذه الاستشارات، صاغ أعضاء المجموعة توصيات مفضّلة لوضع العراق الفريد من نوعه. وما لبثوا أن اختبروا هذه السياسات عن طريق عقد اجتماعات إضافية مع الخبراء وصانعي السياسات، ومن خلال اجتماعات مناقشة مفتوحة مع أفراد من المجتمع، منهم العاطلون عن العمل. بعد ذلك، تمّت مراجعة التوصيات استناداً إلى الملاحظات التي تمّ جمعها من جلسات النقاش هذه.

## توصيات السياسات

### التوصيات على المدى الطويل

- ١ صياغة سياسة وطنية لتأمين الوظائف ومعالجة مشكلة البطالة.
- ٢ مأسسة قانون فدرالي يشترط من المستثمرين الأجانب أن يوظفوا يداً عاملة تشمل ٥٠٪ من العراقيين على الأقل، ومن المستثمرين المحليين أن يوظفوا عراقيين حصراً.
- ٣ زيادة مجالات التخصص المهنية في المؤسسات التربوية.
- ٤ تعديل القانون المتعلق بسنّ التقاعد الاستثمار في قطاعات التصنيع والزراعة من أجل إيجاد وظائف جديدة للخريجين.
- ٥

### التوصيات على المدى القصير

- ١ إنشاء مراكز حيث يمكن للعاطلين عن العمل أن يتعلّموا مهارات جديدة.
- ٢ إنشاء قاعدة بيانات بالوظائف غير الحكومية. رقمنة إعلانات الوظائف الحكومية.
- ٣ منح العاطلين عن العمل قروضاً بدعم حكومي.
- ٤ إنشاء صناديق خاصّة بالبطالة ضمن الأحزاب السياسية.
- ٥ تنظيم جلسات توعية منتظمة حول التعليم والتوظيف وغيرها من المواضيع التي تهتمّ المواطنين.
- ٦ ترسيخ الشفافية أثناء تعيين شاغلي الوظائف الحكومية، بما في ذلك توضيح شروط الوظيفة ومعايير عملية الاختيار.

### المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجلس النواب
- مجالس المحافظات
- الأحزاب السياسية
- الوزارات
- منظمات المجتمع المدني
- دائرة المنظمات غير الحكومية
- المنظمات الدولية



